



الأمانة العامة

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

الاجتماع السادس عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية
المستدامة 2030 في المنطقة العربية

17 ديسمبر 2024

أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة

حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

التقرير والتوصيات

الاجتماع السادس عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

(أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة)

2024/12/17

حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

أولاً:

افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع السادس عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية والذي عقد في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على ترأسها للاجتماع الخامس عشر للجنة العربية في يونيو 2024 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وأشارت الى ان الاجتماع السادس عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الآخر عن بعد (Hybrid)، ثم أعطت الكلمة لدولة الامارات العربية المتحدة رئيس الاجتماع السادس عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

ترأست الاجتماع السيدة/ فوزية النقبى - بإدارة التنمية والتعاون الدولي بوزارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحالية، حيث ألقت الكلمة الافتتاحية والتي رحبت فيها بالسادة الحضور، كما وجهت الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، وأشادت بدورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتوجهت بالشكر ايضا لأعضاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الدول العربية الشقيقة على الجهود الحثيثة والعمل الدؤوب نحو تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتذليل المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والرؤى واستعراض أفضل الممارسات.

وقد تطرقت في كلمتها إلى إعلان دولة الإمارات في سبتمبر 2021 عن " المبادئ العشرة للخمسين عام القادمة، ومنها المبدأ التاسع الذي جاء ليؤكد على التزامها بتقديم المساعدات الخارجية والتي تنطلق من منصة أخلاقية وقيم عالية مشيرة إلى أن "المساعدات الإنسانية الخارجية لدولة الإمارات هي جزء لا يتجزأ من مسيرتها والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعوب الأقل حظاً". بحيث لا يعيق تقديم المساعدات الإنسانية الخارجية أي دين أو عرق أو لون أو حتى ثقافة. وأضافت أن " الاختلاف السياسي مع أي دولة لا يبرر عدم إغاثتها في الكوارث والطوارئ والأزمات".

وتهدف سياسة المساعدات الخارجية، إلى بيان أطر الدعم المقدمة إلى الحكومات الشريكة أو إلى المجتمعات الهشة من خلال دفع عجلة النمو والاستدامة، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية لتلك الدول، وذلك ضمن إطار خطة أهداف التنمية المستدامة للعام 2030. حيث ستسهم هذه السياسة في توجيه واتساق عمليات التخطيط بين مختلف أصحاب المصالح والأطراف المعنية العاملة في قطاع المساعدات الخارجية الإماراتي، وتوسيع نطاق الشراكات متعددة الأطراف التي تتبناها دولة الإمارات، إلى جانب تحسين أنشطة التعاون والتبادل التجاري مع الدول الشريكة لدولة الإمارات. وتستهدف المساعدات الخارجية الإماراتية الحد من الفقر وتبعاته، وتعزيز خطط السلام والازدهار حول العالم.

كما ستقدم دولة الإمارات مساعدات على الصعيد العالمي -لا تقتصر فقط على الدول النامية الشريكة ذات الأولوية في سبعة مجالات هي: البنية التحتية، تمكين وحماية النساء والفتيات، والصحة، والتعليم، مجابهة التغير المناخي، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وقد أختيرت هذه السبعة مجالات لأن دولة الإمارات تتمتع فيها بقدرات فريدة أو تستطيع من خلالها تلبية احتياجات مهمة للدول النامية، أو تسهم على نحو كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في فترة وعالم ما بعد كوفيد-19. وبينما تمثل هذه المجالات درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لبعض الدول، إلا أن الشراكات الثنائية قد تسهم كذلك في معالجة مشكلات أخرى، على سبيل المثال: الحصول على المياه، والبنية التحتية وفاعلية الحكومة، والحد من البطالة وغيرها، وذلك تبعاً لاحتياجات كل دولة شريكة.

شارك في الاجتماع 13 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة

قطر، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية).

استضاف الاجتماع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي كما شارك كل من قطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل المصرية، منظمة العمل العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، الاتحاد العربي للتطوع، جمعية المياه الكويتية، جمعية أصدقاء البيئة الاماراتية، جمعية الفجيرة بالإمارات والمؤسسة الدولية للعلوم والابتكار والتنمية المجتمعية المستدامة.

ثانياً:

استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:

البند	الموضوعات
البند الأول	القضاء على الجوع في المنطقة العربية
البند الثاني	المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة
البند الثالث	التمويل المستدام في المنطقة العربية
البند الرابع	تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالزراعات
البند الخامس	المبادرة الإقليمية للأمن المناخي
البند السادس	المبادرة العربية للاستدامة
البند السابع	الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
البند الثامن	الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
البند التاسع	اليوم العربي للاستدامة
البند العاشر	الرؤية العربية 2045
البند الحادي عشر	تطوير عمل اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الثاني عشر	شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
البند الثالث عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الرابع عشر	ما يستجد من أعمال

البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنعقد بتاريخ

2024/11/25

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ

(1) الاشادة بالتعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي)

والبرلمان العربي من خلال اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية فيما يخص موضوع
فقد وهدر الأغذية.

(2) الترحيب باعتماد البرلمان العربي للإطار القانوني الاسترشادي حول فقد وهدر الاغذية، مع التوصية
بأهمية دعم مشروع متكامل الأبعاد لاستكمال البيانات والمعلومات وللتعامل مع الجوانب الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية المرتبطة بهذا الملف وزيادة الوعي المجتمعي نحو ثقافة التعامل معها.

(3) التأكيد على اهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية
المستدامة والتعاون الدولي) مع البرلمان العربي بشأن المقترح حول دعم الدول العربية في سن تشريعات
خاصة بقضية الحد من فقد وهدر الاغذية وتنظيم ورشة عمل اقليمية في الربع الأول من عام 2025،
ودراسة امكانية تنظيم ورش عمل أخرى على المستوى الوطني بالشراكة مع المنظمات الإقليمية.

(4) الاشارة بأهمية ما تم تناوله بشأن قضايا التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ من خلال العرض المقدم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، لما تشكله هذه القضايا من تهديد للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. وضرورة تعزيز التعاون المتعدد الاطراف حيث لم تسفر الجهود الفردية لإصلاح النظم الايكولوجية على مستوى كل دولة عن تحقيق النتائج المرجوة لمواجهة هذه التحديات.

(5) التأكيد على تبني مبادرة "الاستثمار من اجل الكوكب والانسان"، التي وضعتها كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والامانة العامة لجامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لما تمثله من إطار استثماري إقليمي يدمج اصلاح النظم البيئية مع حلول التنمية المستدامة من خلال ست مسارات استثمارية مصممة لزيادة القدرة المشتركة للتمويل والمعرفة من الشركاء الإقليميين والدوليين، مما يوفر خارطة طريق لتوسيع جهود الاستثمار المستدام.

البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،
مذكرات تعميم الأمانة العامة رقم 2/4/5/34/24 بتاريخ 2024/10/8، ومذكرة رقم 2/4/5/39/24
بتاريخ 2024/10/27،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،
وبعد المناقشة،

توصي بـ

- 1) توجيه الشكر لدولة الامارات العربية المتحدة وسمو الشيخ سيف بن زايد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والرئيس الاعلى للاتحاد العربى للاقتصاد الرقوى على كرم الضيافة لأعمال ورشة العمل الثانية رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقوى والتنمية المستدامة" المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، والتي عقدت يومى 16 - 17 ديسمبر 2024 في أبو ظبى - الامارات العربية المتحدة. (مرفق 1: تقرير ورشة العمل)
- 2) الترحيب بالتعاون بين مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقوى والتنمية المستدامة" والاتحاد العربى للاقتصاد الرقوى في إطلاق خارطة طريق نحو تحول رقمى المستدام 2025 - 2030 تتضمن خطة عمل تنفيذية بالتعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية والإقليمية والتمويلية والقطاع الخاص.
- 3) العمل مع الشركاء الاقليميين المعنيين على متابعة مخرجات قمة المستقبل وضرورة مواكبتها لخارطة الطريق المقترحة مع مراعاة الاختلافات بين الدول العربية والبناء عليها لتحقيق التكامل العربى المنشود.
- 4) تضمين المبادرات والمشروعات الرقمية للاتحاد العربى للاقتصاد الرقوى في المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة ومجموعات العمل الاقليمية المنبثقة عنها.
- 5) دعوة الدول العربية الى وضع أطر تنظيمية وقوانين واضحة تدعم التحول الرقوى وتشجع الاستثمارات الرقمية بالمنطقة العربية فضلا عن توفير بيئة قانونية لتسهيل تأسيس الشركات الرقمية وتشغيلها.

6) دعم تعزيز الشراكات وبناء القدرات للدول العربية في مختلف مجالات الاستدامة عن طريق مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة.

7) استمرار التعاون والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة عن "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" وعن المائدة المستديرة للمنصة الرقمية التي عقدت خلال المنتدى الإقليمي العربي الأول حول الاستثمار والاستدامة بتاريخ 25 - 26 نوفمبر 2024 بالقاهرة وذلك خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

البند الثالث: التمويل المستدام في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

البيان الصادر عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة.

وبعد المناقشة،

توصي —

- 1) الترحيب بالعرض المقدم من ممثل منظمة الاسكوا بشأن المذكرة الشارحة الخاصة بالتعاون المشترك في مجال التمويل المستدام بين جامعة الدول العربية والاسكوا.
- 2) الطلب من الأمانة الفنية للجنة والاسكوا (مكتب تمويل التنمية) موافاة الدول العربية بالمستجدات بشأن التحضير والمشاركة الفاعلة في اعمال المؤتمر الرابع لتمويل التنمية 2025.
- 3) العمل بالتعاون مع برنامج مبادرة التمويل للأمم المتحدة للبيئة، لضمان توافق استراتيجية وممارسات البنوك في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ ودفع الزخم العالمي لتشكيل مستقبل الخدمات المصرفية المسؤولة ليصبح مستقبلا إيجابيا للناس والكوكب، مع مساعدة البنوك على تعميم الاستدامة وترسيخها في قلب أعمالها، فضلا عن تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتكيف عبر الجهات المالية الفاعلة.

البند الرابع: تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

نتائج الاجتماع السادس للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية بتاريخ 2024/11/25،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

1) الترحيب بالعرض المقدم من مقرر اللجنة الفرعية للنزاعات، ومنظمة الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري خلال الاجتماع السادس للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بتاريخ 2024/11/25، حول التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة المخصصة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، والتي تهدف إلى تفعيل الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر، والتي تتكون من آلية مشتركة قائمة على الأدلة وبناء التوافق، والتي تدمج أولويات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام على المستوى الوطني بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

2) اعتماد ودعم تفعيل أنشطة مبادرة الترابط الثلاثي من خلال نهج الأمن البشري الواعي بالمخاطر لمواجهة تحديات التنمية، والتخفيف من حدة الأزمات ومنع تكرار النزاعات، وتسريع العملية القائمة من خلال نهج الأمن الإنساني الواعي بالمخاطر في السودان والعراق واليمن.

البند الخامس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

البيان الصادر عن اعمال المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة.

مذكرة مندوبية الكويت رقم 2024/496 بتاريخ 17 نوفمبر 2024

وبعد المناقشة،

توصي بـ

- العمل على تعميق مفهوم الأمن المناخي المعني بتغير المناخ والأمن الغذائي وسلامة سلاسل الغذاء والأمن المائي في ظل الهشاشة والضعف الاجتماعي وتزايد اعداد النزوح والهجرات في المنطقة العربية، وذلك بالتنسيق فيما بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب شمال افريقيا والشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية والمكتب الاقليمي للبيئة والمكتب العربي للحد من المخاطر والمكتب الاقليمي للمستوطنات البشرية وعدد من المنظمات الاقليمية الدولية والعربية بالتعاون مع جامعة كولن الألمانية وعدد من الجامعات الدولية والعربية.

البند السادس: المبادرة العربية للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

البيان الصادر عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى حول الاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية

مذكرة الأمانة العامة رقم 2-4-5-5-24 بتاريخ 2024/12/8

مداخلة الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ

(1) الترحيب بالنتائج والتوصيات الصادرة عن المنتدى الإقليمي العربي رفيع المستوى للاستثمار والاستدامة في المنطقة العربية. وبمقتراح تشكيل "مجموعة العمل التأسيسية" للمبادرة العربية للاستدامة "معا".
(مرفق 2: بيان المنتدى)

(2) البناء على مخرجات المنتدى وتعزيز التعاون مع الشركاء من الحكومات والمنظمات التمويلية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن استكمال محاور المبادرة.

البند السابع: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصيـبـ

(1) اعتماد خطة عمل الفريق.

(2) الطلب من الدول العربية، التي لم ترسل الاستبيان، موافاة الأمانة الفنية به في أقرب الآجال.

البند الثامن: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

أطلقت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الأولى والثانية والثالثة والرابعة. وبعد المناقشة،

توصي بـ:

(1) توجيه الشكر الى جمهورية مصر العربية على استضافة النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية

المستدامة خلال الفترة من 24 - 27 نوفمبر 2024 بالقاهرة.

(2) الترحيب بعقد النسخة السادسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال عام 2025

البند التاسع: اليوم العربي للاستدامة

أطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

بيان النسخة الثانية لليوم العربي للاستدامة

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

(1) الترحيب بعقد النسخة الثالثة من اليوم العربي للاستدامة خلال شهر فبراير 2025 بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(2) توجيه الدعوة الى نقاط اتصال الدول العربية الاعضاء باللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية للمشاركة في اليوم العربي للاستدامة في نسخته الثالثة.

البند العاشر: الرؤية العربية 2045

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2455) د.ع (114) بتاريخ 2024/9/5،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

- الموافقة على "الرؤية العربية 2045 تحقيق الأمل بالفكر والارادة والعمل" بالصيغة المرفقة بعد ان

تم استيفاء جميع ملاحظات الدول العربية عليها ورفعها الى القمة العربية القادمة.

البند الحادى عشر: تطوير عمل اللجنة

اطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،
وبعد المناقشة،

توصي بـ:

- حذف هذا البند.

البند الثاني عشر: شركات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

أطلعت اللجنة على:

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة وبعد استماعها إلى العروض المقدمة من الشركاء، وبعد المناقشة،

توصي بـ

- (1) تقديم الشكر الى قطاع المحاكم المتخصصة بوزارة العدل - جمهورية مصر العربية على المداخلة حول رقمنة التقاضى في المحاكم الاقتصادية المصرية ودورها في تسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- (2) تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والإسكوا في مجالات التنمية المستدامة ولاسيما فى ورش العمل الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية والتحضير للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025.
- (3) الترحيب بمقترح الاتحاد العربى للتطوع بشأن مشروع برنامج تدريبي حول "التطوع المستدام فى ظل التحول الرقمى" والذي يتضمن أربعة محاور وهي: التطوع، التنمية المستدامة، الابتكار، التحول الرقمى والعمل على التعاون بين الأمانة الفنية للجنة والاتحاد في هذا الشأن.
- (4) تقديم الشكر لجمعية المياه الكويتية على مقترح التعاون مع الادارة في مختلف مجالات التنمية المستدامة والنظر في توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.
- (5) الترحيب بمقترح تحالف شركاء جامعة الدول العربية للاستدامة بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة لعقد المعرض العربى للاستدامة خلال عام 2025 بجمهورية مصر العربية.
- (6) الترحيب بمقترح جمعية الفجيرة الاجتماعية والثقافية بالإمارات للتعاون مع الادارة في مختلف مجالات التنمية المستدامة والنظر في توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن.

البند الثالث عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف

التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،

موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2025،

موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي فبراير 2025،

وبعد الاستماع لمدخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ

- عقد الاجتماع السابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

في المنطقة العربية، خلال شهر يونيو 2025، على أن يحدد مكانه وتاريخه لاحقا.